

الضبط الاجتماعي الأسري وانعكاساته على تعاطي المخدرات
من وجهة نظر رجال قسم مكافحة المخدرات في مديرية شرطة بيت لحم

الباحثان:

د. محمد عكة - جامعة فلسطين الأهلية (بيت لحم)

رئيس قسم علم الاجتماع

د. خالد هريش - جامعة القدس (أبو ديس)

دائرة الخدمة الاجتماعية

فلسطين 2016

المخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في محافظة بيت لحم وتعرف مدى ممارسة الأسرة الضبط الاجتماعي بأنواعه على أبنائها متعاطي المخدرات ومعرفة مستوى الدعم المؤسسي للأسرة لمساعدتها في ممارسة الضبط على أبنائها متعاطي المخدرات للتقليل من التعاطي، واستعان الباحثان بالمنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات من خلال المقابلة المتعمقة والاستعانة بالعينة القصدية وبلغت (12) من جميع رجال قسم مكافحة المخدرات وحماية الأسرة في مديرية شرطة محافظة بيت لحم. وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية: إن المواد المخدرة تنتشر بكثرة في محافظة بيت لحم وخاصة مادة الحشيش والكوكايين والمخدر الأكثر انتشاراً من بين جميع المواد المخدرة هو مادة (الهايرو). إن بعض الأسر تستخدم العقاب الجسدي اتجاه المتعاطي ومنعه من الخروج من المنزل وقطع الإنترنت عنه ومنعه من لقاء أصدقائه داخل المنزل أو خارجه. من أهم الأسباب لضعف ممارسة الضبط الاجتماعي هو التفكك الأسري الذي يؤدي إلى انحراف الأبناء والانجرار لتعاطي المخدرات، وفي بعض الأسر التي تجبر الابن وهو في سن صغيرة للعمل في الشوارع وعلى إشارات المرور لبيع بعض السلع البسيطة وهؤلاء الأطفال يتم استغلالهم من قبل تجار المخدرات إما للمراقبة أو للبيع أو للتعاطي، وإن الضبط الاجتماعي أكثر فاعلية من الضبط القانوني للحد من ظاهرة تعاطي المخدرات كما أكد ذلك المبحوثون.

المقدمة

عرف المجتمع البشري ظاهرة تعاطي المخدرات منذ القدم، وكانت تستخدم لأغراض طبية ومع مرور الزمن بدأ الإنسان بإساءة استعمال المخدرات حتى أصبحت عنواناً لعداء الإنسان والمجتمع معاً ولم يعد مجتمعاً خالياً من هذا المرض الاجتماعي.

وترتبط هذه الظاهرة ببعض العوامل الاجتماعية، بحيث تؤثر هذه العوامل بالظاهرة وتتأثر بها، وبما أن الضبط الاجتماعي الأسري هو الأساس الفعال للنظام الاجتماعي والعنصر الذي يسهم في الاستقرار وتحقيق التماسك والرابط الاجتماعي فإن الضبط يعد ضرورة حتمية اجتماعية لمراقبة الأبناء خوفاً من الانحراف.

ومن أهم وسائل الضبط القانون الوضعي بالإضافة إلى القانون الاجتماعي وما يمثله من معتقدات وقيم وأعراف سائدة، وبما أن الأسرة تعد الخلية الأساس في المجتمع ويقع على عاتقها مسؤولية التربية والتنشئة الاجتماعية لأبنائها، في جو يسوده الأمن والطمأنينة من أجل بناء شخصية أفرادها واعتمادهم على أنفسهم.

ومن التحديات التي تواجه النظام الأسري عدم وجود مقومات لدى بعض الآباء لتنشئة أبنائهم، فتتكون لديهم شخصية ضعيفة مصحوبة بالقلق والتوتر والإحباط، بحيث تشكل هذه الشخصية واقعا قويا للهروب من مسؤوليات الحياة متجهة نحو البحث عن حلول سريعة متوفرة وقد تكون مسالك انحرافية مثل تعاطي المخدرات، وبذلك نستطيع القول إن تعاطي المخدرات يعد نتيجة تراكمات نفسية عديدة منها أسرية وثقافية ومجتمعية لعدم وجود ضبط اجتماعي أسري أو لعدم تطبيقية على الأفراد ولسبب ما.

تعد ظاهرة تعاطي المخدرات من بين الظواهر الاجتماعية ذات الخطورة البالغة على سلامة الفرد والأسرة والمجتمع، لما لها من انعكاسات سلبية وأضرار قد تؤثر على المتعاطين وعلى من يجاورهم في بيئاتهم الداخلية والخارجية، وهذه الظاهرة أصبحت تنتشر بشكل واسع ولا تقتصر على فئات اجتماعية هامشية أو على طبقات اجتماعية معينة وإنما قد تنتشر بين الشرائح الاجتماعية عامة، وغالباً ما تكون عاملاً هداماً في حياة الفرد وبيئته، لذلك بدأ الاهتمام بهذه الظاهرة في مختلف المجتمعات. (At-Tariqi, 2011, p:12)

مشكلة الدراسة: تكمن مشكلة الدراسة في أن ظاهرة المخدرات وتعاطيها آخذة بالازدياد والانتشار وإنها مشكلة متعددة الأبعاد والمتغيرات حيث تعد مشكلة قانونية واجتماعية ونفسية واقتصادية ومجتمعية تؤثر على الأسرة في تأدية مهامها تجاه أبنائها.

كما تعد المخدرات قضية اجتماعية خطيرة تتسم بالتعقيد الشديد وهي من المشاكل التي تعاني منها الأسر الفلسطينية بشكل عام وبدرجات متفاوتة ولقد ساعد الاحتلال الإسرائيلي على نشر المخدرات بين أوساط الشباب مما أدى إلى ضعف الضبط الاجتماعي والأسري في الحد من انتشارها وبذلك زادت الجريمة المنظمة، وأصبح هناك طبقة من المجرمين المتعاطين مما عمل على تهديد مختلف العلاقات الاجتماعية وخلق صراع داخلي.

ولقد صاحب مختلف التغيرات زيادة في عملية الضبط الأسري والاجتماعي، ولكن مع عدم وجود قانون رادع يطبق من السلطة التنفيذية والتشريعية زاد من تعقيد الظاهرة وأصبح يظهر القلق والتوتر على الآباء تجاه أبنائهم وزيادة مراقبتهم لهم ومع ذلك نجد تعاطي المخدرات في المجتمع الفلسطيني في تزايد عما سبق، جاءت هذه الدراسة للإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

ما مدى الضبط الاجتماعي الأسري وانعكاساته على تعاطي المخدرات من وجهة نظر رجال قسم مكافحة المخدرات في مديرية شرطة محافظة بيت لحم؟

أهداف الدراسة

- تعرف مدى انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في محافظة بيت لحم.
- تعرف مدى ممارسة الأسرة للضبط الاجتماعي بمختلف أنواعه على أبنائها المتعاطين للمخدرات.
- الكشف عن أهم الانعكاسات جراء ممارسة الأسر الضبط الاجتماعي على أفرادها المتعاطين للمخدرات.
- تعرف مستوى الدعم المؤسسي للأسرة لمساعدتها في ممارسة الضبط على أبنائها المتعاطين للتقليل من الظاهرة.
- تساؤلات الدراسة

- ما مدى انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في محافظة بيت لحم؟
- ما مدى ممارسة الأسرة الضبط الاجتماعي بمختلف أنواعه على أبنائها المتعاطين ؟
- ما هي أهم الانعكاسات جراء ممارسة الأسرة الضبط الاجتماعي على أفرادها المتعاطين للمخدرات؟
- ما مستوى الدعم المؤسسي للأسرة لمساعدتها في ممارسة الضبط على أبنائها المتعاطين للتقليل من الظاهرة؟
- أهمية الدراسة

الأهمية النظرية: تتناول الدراسة موضوعاً هاماً يتمثل في تعاطي المخدرات في المجتمع الفلسطيني ودور الضبط الاجتماعي الأسري في الحد من التعاطي وستكون الدراسة مرجعاً نظرياً للباحثين والمهتمين بدراسة الظاهرة المدروسة، وستكون دراسة سابقة تضاف إلى الدراسات التي قامت بتفسير الظاهرة وتحليلها للحد من انتشارها بين أوساط أفراد المجتمع مما قد يتم تفعيل الضبط بكافة أشكاله لردع المنحرفين عن الثقافة العامة للمجتمع.

الأهمية التطبيقية: ستقدم نتائج الدراسة استراتيجيات للحد من انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات يتم تطبيقها من قبل الوالدين والأخصائيين العاملين بهذا المجال.

مجالات الدراسة

المجال الجغرافي: اقتصرت الدراسة على محافظة بيت لحم في فلسطين.

المجال البشري: رجال الشرطة العاملين في قسم مكافحة المخدرات في مديرية محافظة بيت لحم.

المجال الزمني: بدأت الدراسة في تشرين الثاني 2015 وانتهت في شهر شباط 2016.

مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من جميع أفراد الشرطة في قسم مكافحة المخدرات، وقسم حماية الأسرة في مديرية شرطة محافظة بيت لحم (أفراد، ضباط سواء إداريين أو ميدانيين) والبالغ عددهم (12) فرد.

عينة الدراسة: الاستعانة بالعينة القصدية وذلك من أجل الحصول على معلومات من رجال الشرطة الأكثر ممارسة على المتعاطين وبلغت العينة جميع فروع مجتمع الدراسة (12) فرداً.

متغيرات الدراسة

المتغير المستقل: الضبط الاجتماعي الأسري.

المتغير التابع: الانعكاسات على تعاطي المخدرات.

منهج الدراسة: تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي لوصف وتفسيره وتحليله مدى الضبط الاجتماعي الأسري وانعكاساته على تعاطي المخدرات من وجهة نظر رجال قسم مكافحة المخدرات في مديرية شرطة محافظة بيت لحم.

أداة الدراسة: استخدم الباحثان أداة المقابلة المتعمقة مع عدد من رجال مكافحة المخدرات في مديرية شرطة محافظة بيت لحم، وتكونت الأداة من مجموعة تساؤلات مفتوحة يجيب عنها المبحوث بكل حرية وكان يتفرع من التساؤلات الرئيسة تساؤلات فرعية حسب إجابات المبحوث.

صدق الأداة: تم الرجوع للدراسات والمراجع المختصة بموضوع الدراسة وتم بناء تساؤلات الدراسة لتتلاءم مع الإطار النظري وتم عرضها على مجموعة من المختصين أبدوا ملاحظاتهم حولها وقام الباحثان بتعديلها وتصحيحها تمهيدا للنزول للميدان وتطبيقها.

مصطلحات الدراسة

الضبط الاجتماعي: مختلف القوى التي يمارسها المجتمع للتأثير على أفراد من أعراف وتقاليد وأجهزة يتم الاستعانة بها على حماية مقوماته والحفاظ على قيمه ومواصفاته ويقاوم بها ما عسى أن يتطرق إليها من عوامل الانحراف ومظاهر العصيان. (Madkur, 1975, p:375).

الضبط الاجتماعي الأسري: يرى: (Al-Khashab, 1958, p:48) نظرة ابن خلدون هو ضرورة اجتماعية حفظاً للنظام وصوناً للملك ومنعاً لاعتداء الأفراد والهيئات على بعضهم بعضاً وتحقيقاً للصالح العام ضمن وسائله مثل القانون والدين والعادات والتقاليد.

المخدرات: كل مادة طبيعية أو مستحضرة تحتوي على منبهات أو مسكنات من شأنها إذا استخدمت في غير أغراضها الطبيعية والصناعية أن تؤدي إلى حالة من التعود والإدمان، أو كل مادة ينتج عن تعاطيها فقدان كلي أو جزئي للإدراك بصفة مؤقتة وتحدث فتوراً في الجسم وتجعل الإنسان يعيش في خيال وهم فترة وقوعه تحت تأثيرها. (Al-Ahmad, & Hamu, 2002, p:84).

التعاطي: تعاطي الفرد لمادة مخدرة دون اعتماد عليها، وذلك بما يؤثر على صحة الفرد وأدائه الاجتماعي وقد يكون تعاطي المخدرات ثانوياً لاضطراب نفسي آخر.. (Alloy, Acocella & Boorzin, 1996).

الدراسات السابقة

أشار (Betty, 2010) في دراسة بعنوان "انتشار ظاهرة المخدرات بين الشباب" وقد هدفت إلى تسليط الضوء على ظاهرة انتشار المخدرات التي تؤدي إلى ارتفاع معدل ارتكاب الجريمة من قبل الشباب. وبينت الدراسة أن هناك الكثير من الوسائل التي يجب استخدامها من أجل منع انتشار التعاطي، والجهود المبذولة من قبل الحكومة في هذا المجال، خصوصاً أن الإدارة الأمريكية اعتبرت أن الحرب لمكافحة المخدرات شبيهة بتلك الحرب التي تشن على الإرهاب، وخلصت الدراسة إلى ضعف الرقابة الحكومية على

تجارة المخدرات، وغياب التنسيق المشترك بين الأطراف المعنية لمواجهة هذه المشكلة، يعد من أهم الأسباب التي أدت إلى ضعف وانهيار النسيج الاجتماعي في المجتمع الأمريكي.

دراسة (Az-Zahrani, 1997) بعنوان "العلاقة بين الخصائص النفسية للمناخ الأسري وإدمان الأبناء على المخدرات". وهدفت الدراسة إلى معرفة الخصائص النفسية للمناخ الأسري في البيئة السعودية التي لها علاقة بإدمان الأبناء على المخدرات. وطبق الباحث دراسة على عينة مكونة من مجموعتين هما: مجموعة من المدمنين بلغت (143) مدمناً على مخدر مادة الهيروين في مستشفى الأمل بالرماح ومستشفى الأمل بجدة ومستشفى الأمل بالرياض. ومجموعة غير المدمنين بلغت (163) فرداً في كلية التربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة وموظفي الشؤون الصحية بالمنطقة الشرقية، وتم اختيار العينة بطريقة عشوائية بسيطة. ومن نتائج الدراسة: وجود علاقة سالبة بين التماسك الأسري وتعاطي المخدرات، وأيضاً وجود علاقة موجبة بين تعاطي الأبناء وبين استخدام الأم والأب أساليب المعاملة غير السوية مثل (الإيذاء الجسدي، القسوة، الإذلال، الحماية الزائدة، تفضيل الأشقاء، التدليل)، وأيضاً وجود علاقة سالبة بين تعاطي الأبناء واستخدام الأم الأساليب السوية الآتية: (التعاطف الوالدي، التوجيه للأفضل، التشجيع لصالح غير المدمنين).

وقام كل من (Calhoun, Keith, Parker, & Greg, 1995) بدراسة هدفت إلى تعرف الفرق في الاتجاه نحو المخدرات وفق الدخل الأسري، والحالة الاجتماعية، وإمكان تملك المسكن، والتعليم، وذلك بين مجموعات من الأمريكيين ذوي الأصل الأفريقي (السود) في كل من ولايتي جورجيا وواشنطن الأمريكيتين، دراسة تحليلية لمتغيرات متعددة، وقد بلغ عدد أفراد العينة (585) شخصاً في مدى عمري يتراوح بين (99-15 سنة) وأظهرت نتائج الدراسة وجود فروق في الاتجاه نحو تعاطي المخدرات بين أفراد العينة وفق متغيرات العمر، والدخل الأسري، والحالة الاجتماعية، وتمام المسكن، والاختلاف في التعليم.

دراسة كل من (Fredman & Musgrove, 1994) بعنوان "العائلة وإدمان المخدرات"، هدفت الدراسة فحص وتحليل مفاهيم هؤلاء المرضى عن أسرهم، واستعانت بمنهج دراسة الحالة واستخدمت المقابلة المتعمقة كأداة لجمع البيانات وطبقت على عينة مقدارها (12) حالة في مركز لتأهيل مدمني المخدرات، وأظهرت نتائج الدراسة أن الصفات المشتركة لأسر المدمنين هي: نقص التماسك والتواصل الأسري

(Lack Of Togetherness)، وعدم وجود دور واضح للآباء والافراط أو قلة الضبط الاجتماعي في الأسرة اتجاه أبنائها.

دراسة كل من (Joan & Judith, 1984) بعنوان "التعليم الاجتماعي وتعاطي المراهقين" دراسة تحليلية للتنشئة العائلية، وهدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين تعاطي المراهقين المواد المخدرة وبين تعاطي أفراد عائلتهم المخدرات، وتم اختيار عينة من الاشخاص البالغ أعمارهم (12) سنة فاكثر والقاطنين مع ابائهم من جميع الولايات المتحدة وكانت العينة عشوائية اجتماعية طبقية وتم اختيار الشباب من (12-17) سنة ومنها (18-25). واستخدمت الدراسة مقياس مكون من (150) بند يقرأه من يقوم بالمقابلة على المفحوص ثم تسجل الاستجابات. وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية، أن هناك خلافاً كبيراً من جوانب الضبط السلوكي بين الأسر وأبنائها المتعاطين للمخدرات، وعدم مراقبتهم والاهتمام بهم.

الاطار النظري: هناك عدة نظريات قامت بتفسير الضبط الاجتماعي والسلوك المنحرف ومن تلك النظريات:

نظرية الضبط الاجتماعي: (Control Theory). تنطلق من أن الوظيفة نسق تضبط الحياة الاجتماعية (Gottfredson & Travis, 1990) فعدم توفر الوظيفة للفرد يقوده إلى تفكك الروابط الاجتماعية، وهذا يجعل روابط السلوك الإجرامي يزيد، وتؤكد هذه النظرية أن توفير الوظائف يعد الأساس في بناء الترابط الاجتماعي للأفراد وبالتالي تقيدهم بالأنظمة في المجتمع وعلى العكس عدم توفر الوظائف وانتشار البطالة ينتج عنه مخالفات إجرامية كثيرة. وهذه النظرية طورت لتشمل دراسة المناطق التي يعيش فيها الأفراد إضافة إلى دراسة أوضاع الأفراد الاجتماعية فلقد أكد (Turner, Karube & Wilson, 1987) في دراسته للفقر ومشاكله الداخلية في داخل مدينة شيكاغو بأن كثيراً من مشاكل المدن المزدهمة اليوم مثل الجريمة والمشاكل العائلية ان السبب قصور في مستوى التنظيم الاجتماعي وتعود كلها نتيجة لعدم توفر فرص العمل، الذي تكفل الدخل المناسب (Al-Atyan, 2002, p:331).

نظرية البناء الاجتماعي: (Anomie Merton 1957). الافتراض الأساسي للنظرية هو اكتشاف الكيفية التي تُمارس فيها الأبنية الاجتماعية ضغوطاً محددة على أشخاص معينين في المجتمع تدفعهم لارتكاب سلوكيات منحرفة (As-Saif, 2002, p:422) ومن هنا يرى أن السلوك المنحرف في غالبته لا ينشأ نتيجة دوافع وبواعث فردية للخروج على القوانين ولكنه على النقيض يشكل جنوحاً اجتماعياً إذ يتظاهر كل

من النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع على نشأته وتطوره، فالبنيان الاجتماعي للمجتمع يشكل ضغوطاً كبيرة تدفع الأفراد نحو الانحراف الاجتماعي والجريمة فالمجتمع كما يرى ميرتون يتكون من عنصرين:

1. عنصر الأهداف المحددة ثقافياً: الذي يحدد الأهداف العامة المشروعة في المجتمع، كما أنه يضع المعايير الاجتماعية المنظمة التي تتصف بصفة العمومية بين أعضاء المجتمع.
2. عنصر الوسائل المحددة اجتماعياً: الذي يحدد الوسائل والطرق المشروعة التي بواسطتها يستطيع أفراد المجتمع تحقيق الأهداف العامة التي رسمتها ثقافة المجتمع. أي أن ثقافة المجتمع تحث الأفراد على تحقيق أهداف مادية وتجعلها معياراً للنجاح. والبنية الاجتماعية تحدد لهم الوسائل المشروعة لتحقيق تلك الأهداف. وفي حالة عدم التوافق بين هذين البنائين تحدث حالة من الاضطراب اطلق ميرتون عليها (بالأنومي الاجتماعي).

يتضح أن افتراض نظرية ميرتون يتمثل في أن لا يخلو أي مجتمع إنساني من وجود اختلاف بين الأهداف التي ينص عليها المجتمع وبين الوسائل المشروعة لتحقيق تلك الأهداف.

نظرية التقليد: يرى (Gabriel Tarde 1843-1904). أن التعلم أساس السلوك وحيث أن الجريمة والانحراف نوع من أنواع السلوك فهي متعلمة أيضاً، ويكتسبها الفرد من البيئة التي يعيش في وسطها، فالفرد يقلد غيره في ارتكاب السلوك المنحرف إذا نشأ في بيئة إجرامية ويؤكد تارد أن مدى تقليد السلوك الاجرامي ودرجة انتشاره في المجتمع يرجع إلى مدى احتكاك الناس واختلاطهم ببعضهم فكلما زاد الاختلاط زاد التقليد (Al-Ja'fari, 1999, p:48-47).

نظرية الوسم الانحرافي: (Labeling Theory Lemere, 1951). فسرت السلوك الإجرامي على ردة فعل المجتمع تجاه المجرم بدلاً من طبيعة الفعل الإجرامي، فمثلاً المجتمع وموقفه من الجريمة هو الذي يعطي أو يكسب فعل ما صفة الإجرام من عدمه، فان وضع المجتمع عقاباً محدداً لسلوك ما - فإن أي فرد يرتكب ذلك السلوك هو مجرم والعكس يحدث بأن يقبل المجتمع السلوك فلا تصبح جريمة.

إذاً متى ارتكب الفرد فعلاً اجرامياً في نظر المجتمع وعوقب بالسجن فإنه يوصف ويوسم بالمنحرف ويستمر معه هذا الوسم حتى بعد خروجه من السجن أو توبته وتغيير سلوكه، وبالتالي يضع المجتمع في وجهة كل الصعوبات والحواجز حتى لا يصبح إنساناً سويماً مما يدفعه إلى تكرار الانحراف. (Al-

Atyan, 2002, p:332)

اتفق بعض علماء الاجتماع على أن الادمان على المخدرات جريمة وانحراف اجتماعي وأكدوا على الظروف الاجتماعية المحيطة بالفرد والتأثير على اتجاهاته وسلوكه لها دور في ادمان الفرد على المخدرات، والمدرسة الاشتراكية أكدت على عدم المساواة في المجتمع من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وما لها من آثار سلبية على سلوك الفرد (Basyuni, 1988, p:91).

يعد الضبط الاجتماعي أساساً للتركيب أو البنية الاجتماعية، الذي يعتمد على المنظمات والمؤسسات الاجتماعية التي يستطيع من خلالها المجتمع الإنساني أن يقوم بأوجه النشاط الاجتماعي المتعدد والضروري لإشباع الحاجات الإنسانية، وبهذا تعد المنظمات الاجتماعية ابتداءً من الأسرة إلى الدولة منظمات اجتماعية تخضع لنسق اجتماعي عماده الضبط الاجتماعي (Abu Kreisheh, 2001, p:208).

نتائج الدراسة

نتائج تتعلق بالسؤال الأول: ما مدى انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في محافظة بيت لحم؟ من خلال المقابلات التي أجريت على عينة الدراسة من ضباط مكافحة المخدرات وحماية الأسرة تبين أن المواد المخدرة تنتشر بكثرة في محافظة بيت لحم وخاصة مادة الحشيش والكوكايين والمخدر الأكثر انتشاراً من بين جميع المواد المخدرة هو مادة (الهاييرو) وهي عبارة عن مادة يتم تدخينها وتتكون من مواد سامة وسعرها رخيص جداً مقارنة مع أنواع المخدرات الأخرى حيث لا يتعدى ثمن الجرعة عشرة شواقل. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (At-Tariqi, 2011) التي تعد ظاهرة تعاطي المخدرات من بين الظواهر الاجتماعية ذات الخطورة البالغة على سلامة الفرد والأسرة والمجتمع، لما لها من انعكاسات سلبية واضرار قد تأتي على المتعاطين وعلى من يسكن في جوارهم في بيئاتهم الداخلية والخارجية، وهذه الظاهرة أصبحت تنتشر بشكل واسع في جميع المجتمعات ولا تقتصر على فئات اجتماعية هامشية أو على طبقات اجتماعية معينة.

كما أن غالبية المتعاطين دخلهم الاقتصادي قليل، ويخرجون من البيت دون إذن من الأهل أو خفية منهم. وبذلك لا يحظى المتعاطي بمراقبة من قبل الأهل ويعاني الإهمال الأسري بعدم تحقيق رغباته

فيلجأ لتعاطي المخدر وبما أنه لا يملك المال فإنه يتعاطى أرخص أنواع المخدرات (الهاييرو). وهذا ما أكدته دراسة كل من (Fredman & Musgrove, 1994) التي أظهرت نتائجها أن نقص التماسك والتواصل الأسري، وعدم وجود دور واضح للآباء والإفراط أو قلة الضبط الاجتماعي في الأسرة تجاه أبنائها.

نتائج تتعلق بالسؤال الثاني: ما مدى ممارسة الأسرة الضبط الاجتماعي بمختلف أنواعه على أبنائها المتعاطين للمخدرات؟ تبين من خلال إجابات الباحثين أن الأسر في محافظة بيت لحم لم تختلف عن بعضها بعضاً، فمنها من تمارس الضبط الاجتماعي بقوة على أفرادها المتعاطين وخاصة الأسرة الممتدة ففي بعض الأسر يتم استخدام العقاب الجسدي تجاه المتعاطي ومنعه من الخروج من المنزل وقطع الإنترنت عنه ومنعه من لقاء أصدقائه داخل المنزل أو خارجه.

وبعض الأسر تفتقر إلى ممارسة الضبط الاجتماعي وذلك ليس لعدم قدرتها على الضبط ولكن للانشغال المستمر عن الأبناء فلا يرى الوالد أبناءه إلا لوقت قليل من الليل فلا يكون هناك حسيب ولا رقيب على الأبناء. وهذا ما أشارت له دراسة كل من (Joan & Judith, 1984) التي بينت أن هناك خللاً كبيراً من جوانب الضبط السلوكي بين الأسر وأبنائها المتعاطين، وعدم مراقبتهم والاهتمام بهم.

وبينت نتائج المقابلات التي أجريت مع ضباط حماية الأسرة أن من أهم الأسباب في ضعف ممارسة الضبط الاجتماعي هو التفكك الأسري الذي يؤدي إلى انحراف الأبناء والانجرار وراء تعاطي المخدرات، وفي بعض الأسر التي تجبر الابن وفي سن صغيرة للعمل في الشوارع وعلى إشارات المرور لبيع بعض السلع البسيطة وهؤلاء الأطفال يتم استغلالهم من قبل تجار المخدرات إما للمراقبة أو للبيع أو للتعاطي، وهنا الأسرة هي أصلاً لا تتبع أسلوباً معيناً لضبط أفرادها كونها بحاجة ماسة للمال أو قد تكون متورطة في بيع نوع من أنواع المخدرات، وبذلك تفقد الثقة بين الآباء والأبناء لعدم الاتصال والتواصل بينهما ولعدم وجود طرق سليمة للتعامل، وهذه النتيجة تتفق ما نتائج دراسة (Az-Zahrani, 1997) التي أظهرت نتائجها أن التفكك الأسري والتماسك الأسري السلبي يؤدي إلى تعاطي الأبناء والانحراف.

ومن خلال خبرة الباحثين الميدانية أكد معظمهم إلى أن الآباء يتجهون إلى نهج التنشئة الوسيطة مع أبنائهم متعاطي المخدرات بدرجة ضعيفة، فعندما يطلب أحد الوالدين من الابن المتعاطي أن يكف عن المخدرات ولا يستطيع الابن الابتعاد عن التعاطي يتم حرمانه من المصروف ولا يتم معاقبته بشدة وبذلك

يصاب الابن المتعاطي بالقلق والخوف والإحباط مما يجعله يستمر في التعاطي، وفي بعض الأحيان يتدخل الخال أو العم أو أحد أفراد العائلة لممارسة عملية الضبط والذي لا يتعدى عن منعه من التأخر عن المنزل لوقت متأخر من الليل، وبنفس الوقت لا يمارس على الابن المتعاطي أي نوع من أنواع الضبط الاجتماعي حتى يمنعه من تعاطي المخدرات.

بالنسبة لدور الام يقتصر على تهديده بالضياع، وتشتت الأسرة، وبأنها ستخبر الأب عن تعاطيه المخدرات وهنا نجد الأم تفرط في استخدام الشدة والقسوة والتسلط وبنفس الوقت اللين والدلال مع الابن المتعاطي خوفاً من الفصائح الاجتماعية مما يجعل الابن مستمر في التعاطي، وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة دراسة (Az-Zahrani, 1997) التي بينت النتائج إلى وجود علاقة سالبة بين تعاطي الأبناء للمخدرات وبين استخدام الأم للأساليب غير القوية واستخدام أساليب اللين والدلال من الابن خوفاً من الفضيحة.

نتائج تتعلق بالسؤال الثالث: ما هي أهم الانعكاسات جراء ممارسة الأسرة للضبط الاجتماعي على أفرادها متعاطي المخدرات؟ من خلال تحليل مقابلات المبحوثين تبين أن أهم الانعكاسات تبدأ بالزواج المبكر وخاصة للإناث، والثواب والعقاب له دور فعال في التقليل من هذه الظاهرة، أما التدليل فانه يعمل خلاف ذلك وفي بعض الأحيان تفقد الأسرة الاتصال والتواصل مع الابن المتعاطي وبعض الأسر عندما تستخدم سرد القصص على الأبناء لأخذ العبر منها ومصارحة الآباء للأبناء والاتصال والتواصل في جميع مناحي الحياة يتعلم الأبناء مخاطر التعاطي وبذلك يحمون أنفسهم من العقوبات الاجتماعية والصحية والقانونية مستقبلاً ويحدث هذا في الأسر المتعلمة والأكثر وعياً. أما الأسر ذات المستوى التعليمي المنخفض الذين يفرطون في استخدام العنف ضد المتعاطي تكون الانعكاسات في الأغلب هروب الابن المتعاطي خارج المنزل.

كما أكد بعض المبحوثين أن استخدام القوة من قبل الأهل أو التدليل الزائد ينعكس على الأفراد المتعاطين للجوء للبحث عن المتعة خارج نطاق قيم الأسرة والاستمرار في التعاطي، فلو كانوا مقربين من الأهل وتم التعامل معهم كأصدقاء لما بحثوا عن أصدقاء السوء الذين جعلوهم عرضة للهلاك. وفي بعض الأسر يقوم الأخ الأكبر بتشجيع الأخ الأصغر على التعاطي للتستر عليه وعدم إخبار الوالدين عنه بما أن الأخ الأكبر في العادة يتصرف بحرية دون مراقبة في غالبية الأسر.

وقد يلجأ الأب لتحميل المسؤولية للأُم فيقوم بالزواج من أخرى وتتفكك الأسرة مما يؤثر على العلاقات الاجتماعية الأسرية بالسلبية فنجد هنا زيادة في التعاطي والانحراف لعدم وجود وعي لمعالجة التعاطي بحكمة سليمة.

وعندما يمارس الآباء النصيحة للابن المتعاطي وإرشاده بترك التعاطي حتى يصبح قدوة لأخوته في الاحترام والامتنال لقيم الأسرة ولوم الابن المتعاطي لتقصيره في الواجبات وعدم الالتزام بأوامر الوالدين يجعل الابن المتعاطي متمرداً على الأسرة ويستمر في التعاطي ويبدأ بالسرقة ليحصل على المال لشراء المخدرات وإشباع رغباته بطرق غير قانونية مما يضطر الأب للتبليغ عنه للأجهزة الأمنية المعنية حرصاً من الأب على علاج ابنه وتماتله للشفاء. هذه النتيجة تتفق مع دراسة كل من (Calhoun, et al.,) 1995 التي أظهرت نتائجها وجود فروق في الاتجاه نحو تعاطي المخدرات بين أفراد العينة وفق متغير الدخل الأسري، حيث أن ذوي الدخل العالي يستخدمون المخدرات أكثر من ذوي الدخل المنخفض وإن المتعلمين يستخدمون المخدرات أكثر من غير المتعلمين.

نتائج تتعلق بالسؤال الرابع: ما مستوى الدعم المؤسسي للأسرة لمساعدتها في ممارسة الضبط على أبنائها متعاطي المخدرات للتقليل من التعاطي؟ حسب إجابات الباحثين الذين أكدوا على عدم وجود أي دعم مؤسسي للأسرة لمساعدتها في عملية الضبط الاجتماعي تجاه ابنها متعاطي المخدرات بسبب عدم وجود برنامج وطني هادف لمعالجة هذه الظاهرة وأن جميع المؤسسات لا تقوم بواجباتها إلا إذا كان هناك برامج ممولة من إحدى المؤسسات الداعمة مالياً لها ومع انتهاء البرنامج الذي يكون لفترة زمنية محددة ينتهي الدعم والمؤازرة التي تقتصر على تقديم ورشات العمل والندوات لزيادة وعي الأسر بمخاطر المخدرات وينفرد جهاز مكافحة المخدرات باستخدام الضبط القانوني تجاه المتعاطين والاتجار بها وجهاز حماية الأسرة بتقديم الارشادات لبعض الأسر التي تطلب المساعدة فقط. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (Betty, 2010) التي بينت نتائجها أن هناك الكثير من الوسائل التي يجب استخدامها من أجل منع انتشار التعاطي، والجهود المبذولة من قبل الحكومة في هذا المجال، خصوصاً أن الإدارة الأمريكية عدت أن الحرب لمكافحة المخدرات شبيهة بتلك الحرب التي تشن على الإرهاب، وخلصت الدراسة إلى ضعف الرقابة الحكومية على تجارة المخدرات، وغياب التنسيق المشترك بين الأطراف المعنية لمواجهة هذه المشكلة، ويعد من أهم الأسباب التي أدت إلى ضعف النسيج الاجتماعي في المجتمع الأمريكي.

الخاتمة

يرى الباحثان إنه إذا كان للأسرة دور إيجابي في الرعاية والحماية والتنشئة والوفاء بالحاجات الأساسية البدنية والصحية والتربوية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية...الخ، وتأثيرها الكبير في تشكيل الاتجاهات والقيم وضروب السلوك، فإنه يمكن أيضاً أن يكون لها دور سلبي إذا ما ساد فيها أجواء من التوتر والاضطراب والمشكلات المرضية والنفسية والتعرض للأذى وتعاطي المخدرات.

ويعتقد الباحثان أن أهم ما يتمخض عنه الاضطراب والتفكك الأسري هو ما يجلبه غياب الأب بسبب الانفصال أو الهجر أو الطلاق أو الوفاة والتي تعد من المخاطر الكبيرة لمشكلات وجدانية في الشخصية، كذلك افتقاد المودة والحب والتفاعل الأسري الإيجابي، وكل ذلك أو بعضه قد يسهم في وجود مشكلات تكون إحدى آليات الهروب منها هو تعاطي المخدرات والاعتماد عليها.

ولا يعيش البناء الأسري في معزل عن الجماعات المحيطة به وأولها جماعة الأصدقاء والرفاق، فهم جزء غير مباشر من الأسرة، وهذا يتفق مع بعض الدراسات السابقة التي استشهد بها الباحثان، وتبدو خطورة ذلك في تأثير بعضهم بعضاً في مجال سوء استعمال المخدرات، وبينت المقابلات الميدانية التي أجراها الباحثان مع ضباط شرطة جهاز مكافحة المخدرات وشرطة جهاز حماية الأسرة في محافظة بيت لحم ان للأصدقاء دور في تعاطي المخدرات وخاصة مخدر (الهايذرو) وفي الأسر التي يتعاطى فيها الآباء والأخوة (الحشيش والهايذرو)، فإن نسب التأثير تتقارب بالنسبة للآباء والأصدقاء والأخوة، وتتفاقم ظاهرة تعاطي المخدرات في محافظة بيت لحم بشكل أكبر في الأسر التي تعاني من الفقر والبطالة وعمالة الأطفال والتفكك الأسري وغياب الأب لفترات طويلة الذي يؤدي إلى عدم ممارسة الضبط الاجتماعي بقوة على أفراد الأسرة.

توصيات الدراسة

في ضوء نتائج الدراسة فإن الباحثان يوصيان بما يلي:

تشجيع الباحثين في المؤسسات الأكاديمية إلى البحث والدراسة في ظاهرة المخدرات وتقديم الدعم اللازم لهم. وإيجاد فرص عمل للشباب لتعبئة وقت فراغهم وشق مستقبلهم المهني بعيداً عن تعاطي المخدرات. وعلى المؤسسات الأهلية والحكومية تقديم إرشادات لتوعية الأهالي من خطر التعاطي للأبناء والمجتمع.

وزيادة فعالية التنشئة الاجتماعية للأبناء واعطاء الأبناء فرصة للتعبير عن مشاكلهم والتحديات التي تواجههم. وتفعيل القانون الوضعي وإيقاع أفسى العقوبات على الإتجار وتعاطي المخدرات.